



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## المؤتمر

### الدورة التاسعة والثلاثون

روما، 6-13 يونيو/حزيران 2015

### تقييم إصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة

#### موجز

نصّ الإجراء 2-74 من خطة العمل الفورية أنه بحلول عام 2015 "سيُجري المؤتمر تقييماً لطرق عمل الإصلاحات المتصلة بالحوكمة، بما يشمل دور وعمل المؤتمرات الإقليمية مع إجراء استعراض مستقل كمساهمة في هذه العملية". واستجابةً إلى التوصيات والمقترحات الواردة في الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة (الوثيقة C 2015/25)، دعا الرئيس المستقل للمجلس<sup>1</sup> عقد اجتماعان لمجموعة عمل مفتوحة العضوية معنية بتقييم إصلاحات الحوكمة اللذان دُعي جميع الأعضاء إلى حضورهما في 6 فبراير/شباط 2015 لاقتراح إجراءات لكل من التوصيات والمقترحات، وثم في 19 فبراير/شباط 2015 لاستعراض المقترحات التي قدّمها الأعضاء في اجتماع سابق والموافقة عليها. وتتضمن هذه الوثيقة ثلاثة أقسام:

- (1) تمهيد من الرئيس المستقل للمجلس؛
- (2) جدول بالإجراءات المقترحة لكل من التوصيات والمقترحات الواردة في الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذي أقرته مجموعة العمل المفتوحة العضوية السالفة الذكر،
- (3) مشروع قرار لرفعه إلى الدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر.

#### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

وقام المجلس، في دورته الحادية والخمسين بعد المائة (23-27 مارس/آذار 2015)، باستعراض التقييم المقترح لإصلاحات الحوكمة في الفاو وإقراره بهدف رفعه إلى المؤتمر، بما في ذلك الإجراءات المقترحة استجابةً للتوصيات والمقترحات الواردة في القسم الثاني من هذه الوثيقة، مع مراعاة مدخلات الاجتماع المشترك بين الدورة السابعة عشرة بعد المائة للجنة البرنامج والدورة السابعة والخمسين بعد المائة للجنة المالية (مارس/آذار 2015) والتوجيهات الصادر عنه. وقد تم إدراج التغييرات التي اقترحها المجلس<sup>2</sup> في هذه الوثيقة.

<sup>1</sup> الفقرات من 21 إلى 24 من الوثيقة CL 148/REP

<sup>2</sup> الفقرات 19-22 من الوثيقة CL 148/REP



mm732rev

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى تقييم إصلاحات الحوكمة في الفاو، واستعراض ما يلي وإقراره:

- (1) الإجراءات المقترحة استجابةً للتوصيات والمقترحات الواردة في القسم الثاني من هذه الوثيقة مع الأخذ بمدخلات الدورة الحادية والخمسين بعد المائة للمجلس (مارس/آذار 2015) والتوجيه الصادر عنها؛
- (2) مشروع قرار المؤتمر الوارد في القسم الثالث من هذه الوثيقة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Wilfred Ngirwa

الرئيس المستقل للمجلس

الهاتف: +39 06570 57045

### أولاً- تمهيد الرئيس المستقل للمجلس

1- عندما وافقت الفاو على خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة عام 2008 استجابةً للتوصيات الواردة في التقييم الخارجي المستقل للفاو لعام 2007، كان هناك اتفاق عام بين الأعضاء بأن الحوكمة تشكل أساس كل إجراءات خطة العمل الفورية الرامية بصورة مشتركة إلى تعزيز الفاو. وتجسد ذلك بالفعل في تركيز 102 إجراء من أصل 274 إجراءً في خطة العمل الفورية على إصلاح الحوكمة. ويوضح تقرير التقييم الخارجي المستقل سبب التركيز هذا على الحوكمة بحيث ينص على ما يلي:

“ما لم يتحقق تحسن جوهري في الحوكمة، فإن تنفيذ باقي التوصيات الواردة في هذا التقييم سيكون في أفضل الأحوال محاولة من أجل تحديد مسار المنظمة في المستقبل، لكي تتمكن من مواجهة التحديات في المستقبل في بيئة عالمية متغيرة...”<sup>3</sup>

وتابع التقرير بالإشارة إلى مستوى الثقة بين الأجهزة الرئاسية باعتبارها موضعاً أولياً للقلق يجب معالجته لتحسين الحوكمة في المنظمة من حيث الفعالية والمصداقية:

“...جميع الأعضاء راغبون في التغلب على هذه الانقسامات. ومن الضروري تحقيق تحول جوهري في المواقف، يؤدي إلى مشاركة ببناء بين الأعضاء. وينبغي أن تكون وحدة المصالح مصدر الإلهام للتوصل إلى أرضية مشتركة”<sup>4</sup>.

<sup>3</sup> الفقرة 737 من تقرير التقييم الخارجي المستقل للفاو (الوثيقة C 2007/7A1-Rev.1).

<sup>4</sup> الفقرة 740 من المرجع نفسه.

2- وبعد ثماني سنوات على نشر ما تم اعتباره صافرة إنذار لتحسين الحوكمة في الفاو، من المطمئن رؤية "تحول جوهري في المواقف" وتقدم ملحوظ في مجال إصلاح الحوكمة. ووفقاً للاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في الفاو (الوثيقة C 2015/25):

"...أصبحت تعريفات مسؤوليات الأجهزة الرئاسية وتدقيق العمل أوضح، والاجتماعات منظمة جيداً وفعالة؛ وازداد حسّ الأمانة بالمساءلة أمام الأعضاء. وأعيد إرساء الثقة إلى حد كبير بين الأعضاء والأمانة، وبين الأعضاء أنفسهم".<sup>5</sup>

وبالفعل، خلّص فريق الاستعراض في ملاحظاته الختامية إلى ما يلي:

"...أحرزت الأجهزة الرئاسية تقدماً كبيراً في إصلاحاتها. فقد نفذت تقريباً كافة إجراءات الحوكمة الواردة في خطة العمل الفورية، ما أحدث فرقاً ملحوظاً في البيئة التمكينية للحوكمة في المنظمة".<sup>6</sup>

3- ويعود نجاح إصلاح الحوكمة هذا المعترف به على نطاق واسع في جزئه الأكبر إلى الجهود المتظافرة والمستمرة التي بذلها كل من الأعضاء والأمانة منذ عام 2008. ومن قام منّا بتعقب التقدم المحرز خلال هذه الفترة، لا يمكنه إلا بصعوبة أن يغفل عن رؤية الإرادة الجماعية الموجودة للاستفادة من الزخم الذي ولّده التقييم الخارجي المستقل من أجل الانتقال مما وصفه التقرير بمستويات من النزاعات التي تعيق عمل المنظمة<sup>7</sup> إلى ثقافة من التعاون والتقارب ضمن الأجهزة الرئاسية للفاو.

4- وقد حظيت بموقع مناسب لتعقب التقدم المحرز من 2007 إلى 2011 بصفتي نائباً للرئيس في ثلاث لجان منفصلة تابعة للمؤتمر بشأن: (1) متابعة التقييم الخارجي المستقل؛ (2) تنفيذ خطة العمل الفورية؛ (3) مجموعة العمل المفتوحة العضوية بشأن مسائل الحوكمة. والآن وباعتباري الرئيس المستقل للمجلس، يمكنني قياس التقدم الجوهري المحرز لإصلاح الحوكمة في الفاو. وبكل تأكيد، يسود حالياً نهج أكثر فعالية على مستوى الأجهزة الرئاسية والمسائل ذات الصلة في جميع اجتماعاتنا، إن كان ذلك خلال المشاورات غير الرسمية المنتظمة مع رؤساء المجموعات الإقليمية، أو الندوات غير الرسمية التي يدعو إلى عقدها المدير العام والتي تحظى بتقدير كبير، أو دورات المجلس نفسه حيث تبرز الرغبة الملموسة في التركيز على الاستنتاجات والقرارات والتوصيات ليس فقط خلال المداولات بل في تقارير الدورات المقتضية والموجهة نحو الإجراءات أيضاً. ويطغى حسّ متجدد من الثقة بين الأعضاء والإدارة وبين الأعضاء أنفسهم على نهج الحوكمة هذا الذي يتسم بمزيد من الكفاءة.

5- وتجسدت هذه الطريقة الجديدة في العمل على الحوكمة بشكل بارز في طريقة إدارة الأنشطة المتعلقة باستعراض إصلاحات الحوكمة خلال السنوات الماضية. وبالفعل، يأتي الجدول الوارد في القسم الثاني، الواجب

<sup>5</sup> الفقرة ES5 من التقرير النهائي للاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في الفاو (الوثيقة C 2015/25).

<sup>6</sup> الفقرة 272 من المرجع نفسه.

<sup>7</sup> الفقرة 740 من المرجع نفسه.

قراءته بالتزامن مع التقرير النهائي (C 2025/25) للاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في الفاو، نتيجة طرق العمل شبه التجارية والاتصالات غير الرسمية التي دعت إليها خطة العمل الفورية. وعندما رحّب المجلس، في دورته الخمسين بعد المائة (1-5 ديسمبر/كانون الأول 2014) بمشروع التقرير عن الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة، وفرّ أيضاً مدخلات إلى فريق الاستعراض تم الأخذ بها في التقرير النهائي السالف الذكر، وأعرب المجلس عن تطلعه لإجراء استعراض معمق لمحتواه في دورته الحادية والخمسين بعد المائة (23 - 27 مارس/آذار 2015). والتقيتُ في مناسبتين، خلال فترة ما بين الدورات، برؤساء ونواب رؤساء المجموعات الإقليمية لمناقشة أفضل السبل للقيام بهذا الاستعراض، وخلال اجتماعين لمجموعة العمل المفتوحة العضوية اللذين دُعي إليهما جميع الأعضاء.

6- وتشكّل مدخلات المجموعات الإقليمية ومجموعة العمل المفتوحة العضوية أساس الإجراءات المقترحة لكل من التوصيات الـ 16 و"المقترحات التشغيلية" الثمانية الواردة في الجدول عن تقييم إصلاحات الحوكمة في القسم الثاني من هذه الوثيقة. ويتعلّق المقترح 8 بالأجهزة المنشأة بموجب المادة 14، وهي مسألة ما زالت خاضعة لعملية استعراض من جانب الأجهزة الرئاسية وأضيفت إلى الاجتماع الأول لمجموعة العمل المفتوحة العضوية. ويبقى للأعضاء التقدم بمسار عمل وجدول زمني لهذا المقترح الإضافي. وستتم مناقشة التوصيات والمقترحات والإجراءات المقترحة الواردة في جدول التقييم خلال الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية في مارس/آذار 2015 الذي سيستعرض بدوره الوثيقة ويسدي المشورة بشأن الإجراءات المقترحة إلى الدورة الحادية والخمسين بعد المائة للمجلس الذي سيرفع الوثيقة إلى الدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر في يونيو/حزيران 2015 لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها.

7- وعندما أنشئت مجموعة العمل المفتوحة العضوية، أشرتُ إلى أن الإطار الزمني للمرحلة الأولى من الاستعراض كان ضيقاً، وبالتالي طلبت إلى الأعضاء التمييز بين أمرين:

- (1) التوصيات التي تم التوصل إلى توافق واضح في الآراء بخصوصها والتي قد يتخذ المؤتمر في دورته المنعقدة في يونيو/حزيران 2015 قراراً بشأنها؛
- (2) التوصيات الممكن تميمها على الدورات العادية للأجهزة الرئاسية لمزيد من المناقشات واتخاذ قرار بشأنها.

ويأتي مشروع قرار المؤتمر، المنصوص عليه في القسم الثالث من هذه الوثيقة والذي يبرز هذا التمييز، نتيجة العمل الذي قامت به مجموعة العمل المفتوحة العضوية، وقد رُفِع إلى الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية والدورة الحادية والخمسين بعد المائة للمجلس والدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر لأغراض الاستعراض والإقرار.

8- وشكّل إصلاح الحوكمة في الفاو عمليةً طويلةً ومحفوفةً بالتحديات، وأظن أن الأعضاء يشعرون بأنه حان الوقت لاغتنام فرصة تعميم أي عمل خاص بالمتابعة على الأجهزة الرئاسية كما هو مقترح في مشروع قرار المؤتمر. وفي حين أنني أدرك تماماً الرغبة في إغلاق خطة العمل الفورية، أقدّر أيضاً التزام الأعضاء بالحفاظ على طرق العمل الفعّالة والشفافة التي تميّزت بها عملية الإصلاح بأكملها.

9- وأناي ممنن لما برهنت عنه المراجعتان الخارجيتان، السيدة Maxine Olson والسيدة Nadia Hijab، من مواقف حيادية ونهج مهني، ولا سيما التزامهما البتأء إلى جانب الأعضاء والموظفين في جميع مراحل عملية الاستعراض. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي قام به رؤساء المجموعات الإقليمية والاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية والمجلس لضمان حسن الإصغاء إلى ردود فعل الأعضاء بشأن التقرير عن الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة.

10- ورأت المراجعتان الخارجيتان في ملاحظتهما الختامية أن "ما زالت هناك مسافة ما يجب قطعها لتحقيق حوكمة فعالة وذات كفاءة"<sup>8</sup>. وأتمنى أن يفي هذا الجدول بالغرض المتمثل في تمكين الأعضاء من التعويض عن أوجه القصور المحددة في التقرير، وبالتالي ضمان عمل الأجهزة الرئاسية بفعالية وكفاءة لرفع تحديات المستقبل في بيئة عالمية متغيرة.

Wilfred J. Ngirwa  
الرئيس المستقل للمجلس

---

<sup>8</sup> الفقرة 274 من المرجع نفسه.

## ثانياً - تقييم إصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة

مقتطفات من التقرير النهائي

بشأن الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة، 31 ديسمبر/كانون الأول 2014

يشمل الجدول الوارد أدناه مساهمات تقدم بها الأعضاء لدى انعقاد مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بتقييم إصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة والتي دعا إليها الرئيس المستقل للمجلس يوم الجمعة 6 فبراير/شباط 2015 ثم قام الأعضاء باستعراضها والمصادقة عليها خلال الاجتماع المستأنف لمجموعة العمل المفتوحة العضوية يوم الخميس 19 فبراير/شباط 2015.

المؤتمر	
الفقرة	<b>التوصية 1- بشأن استعراض اتساق السياسات العالمية والأطر التنظيمية</b>
63	يتعين على الأجهزة الرئاسية، من أجل تعزيز مساهمتها في اتساق السياسات العالمية والأطر التنظيمية ذات الصلة، أن تجري استعراضاً عاماً للقضايا العالمية وتحدد موضوعاً للفترة المالية لتبحثه المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية والمؤتمر وتتخذ القرار بشأنه. وينبغي أن يكون هذا الموضوع متسقاً مع نطاق الإطار الاستراتيجي المستعرض الموافق عليه ومن ضمن الأولويات التي حدتها المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية للعمل في إطار برنامج العمل والميزانية.
55-56	<b>معلومات أساسية:</b> حققت التغييرات التشغيلية ككل في المؤتمر مفاعيل إيجابية حظيت بتقدير على نطاق واسع من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة. [...] غير أن إجراءات خطة العمل الفورية لم تنجح في تعزيز دور المؤتمر كالجهاز الأعلى "للوظائف العالمية" للفاو.. وبالتالي فإن الخطوات المتخذة حتى الآن لإعادة مواءمة عمل المؤتمرات الإقليمية، واللجان الفنية، والمؤتمر، بهدف خلق "مسار للوظائف العالمية" متماسك ووظيفي، يمكن أن يحدد أي سياسة أو إطار تنظيمي ويناقشهما ويوافق عليهما على مستوى هذه الأجهزة، كانت غير كافية.
61	ويعني الإجراء 1-2 دوراً استباقياً للأجهزة الرئاسية في تحديد جدول الأعمال لحوار جوهري بشأن "الوظائف العالمية" يكون أكبر مما كانت عليه الحال في المنظمة. وتزيد العملية المحددة أعلاه [انظر الفقرات من 57 إلى 59] من مسؤولية الأجهزة الرئاسية حيال المواضيع المختارة، وتوفر فرصة أكبر للحوار خلال مرحلتَي التحليل والتفاوض ضمن الأجهزة الرئاسية نفسها، ومع الأمانة، في ما يتعلق بدور الدعم الفني المقدم إلى الأجهزة الرئاسية. ومن شأن هذا التحول أن يزيد من تأثير الأجهزة الرئاسية على العمل ضمن المنظمة بحد ذاتها، وكذلك من التأثير الجماعي للمنظمة في الحوار العالمي.
<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>تم القبول بالتوصية.</b>	
ينبغي السير أكثر في فكرة تعيين موضوع لكل فترة سنتين من أجل زيادة التركيز على المسائل العالمية الاستراتيجية ضمن الإطار الاستراتيجي والأولويات التي تحددها الأجهزة الرئاسية.	
وينبغي لكل من المؤتمر والمؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية أن تتناول بانتظام التحديات والمسائل الهامة ذات البعد العالمي والإقليمي بهدف صياغة بدائل للسياسات، وحيثما كان ذلك مناسباً، طرحها كأولويات ضمن الخطة متوسطة الأجل.	
من شأن ذلك أن يؤدي إلى مزيد من الاتساق في المشاركة في الحوار العالمي وعملية وضع السياسات ومساعدة الفاو على تأكيد موقعها الريادي بفضل ميزاتهما التنافسية ومعارفهما الفنية، مما يمكنها من المساهمة في الحوار الدولي وصنع القرارات والتأثير فيهما.	
ويجب النظر بتأن في عملية وآليات انتقاء مواضيع فترات السنتين وتوقع النتائج، وذلك من خلال اتخاذ قرارات واسعة النطاق والاطلاع بين الأعضاء عن طريق الأجهزة الرئاسية ذات الصلة.	
	<b>الجهاز الرئاسي:</b> اقتراح مقدم للاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والمالية ودورة (أو دورات) المجلس من أجل طرحه على المؤتمر في عام 2017 من أجل اتخاذ قرار بشأنه وتنفيذه لاحقاً.
	<b>الإطار الزمني:</b> يتخذ القرار بشأنه في دورة المؤتمر لعام 2015 وينفذ في دورة عام 2017.



المجلس	
الفقرة	<b>التوصية 2:</b> بشأن وظيفة الإشراف للمجلس
84	يجب أن يستمر المجلس في الدفع باتجاه توفير أنواع المعلومات القائمة على النتائج التي ستمكّنه من توجيه عمل الفاو ومراقبته بصورة فعالة، بدعم فاعل من لجنتي البرنامج والمالية. وفي حال كان لا يزال هناك مجال للتحسين في المعلومات القائمة على النتائج المتصلة بالإشراف، قد يبحث المجلس إمكانية الاعتماد على خبرات مستقلة لتقديم المساعدة في صياغة المؤشرات الملائمة.
84	<b>معلومات أساسية:</b> أثبت المجلس قدرته على أن يكون ناشطاً في توفير التوجيه والإشراف، على أساس الوثائق التي يتلقاها. غير أنه لا يزال يفتقر إلى معلومات فعالة قائمة على النتائج لتنفيذ هذه الوظائف ومساءلة الإدارة. وبفعل التغييرات في الإطار الاستراتيجي بشكل جزئي، بين وقت اعتماده للمرة الأولى في عام 2009 ووقت استعراضه واعتماده من جديد في عام 2013، استغرق وقتاً لوضع أدوات متينة لرصد النتائج يمكنها أن توفر احتياجات المجلس.
<b>الإجراء المقترح:</b> <b>تمت الموافقة على التوصية جزئياً</b>	
ستبقى المعلومات القائمة على النتائج من الاشتراطات الحاسمة لكي تتمكن الأجهزة الرئاسية من ممارسة الإرشاد والإشراف الفعالين على عمل الفاو، بناء على خبرات موظفيها. ويتوجب على الأمانة توسيع وتحسين المؤشرات للإشراف على المنظمة وإبقاء الأعضاء على معرفة بالتدابير المتخذة من أجل تحقيق الإدارة القائمة على النتائج. ويجب أن تُعكس المعلومات القائمة على النتائج في الوثائق المعدة للمجلس والمؤتمر والأجهزة الرئاسية أخرى. وهناك اتفاق واسع على عدم الاستعانة بالخبرات من خارج المنظمة ولو أن ذلك قد يكون خياراً ممكناً بالنسبة إلى مسائل محددة.	
<b>الجهاز الرئاسي:</b> على الأجهزة الرئاسية كلها أن تدعو إلى معلومات وإدارة قائمة على النتائج. <b>الإطار الزمني:</b> 2015	
الفقرة	<b>التوصية 3:</b> بشأن دور المجلس في التوصية بمستوى الميزانية
86	يجب إغلاق إجراء خطة العمل الفورية المعلق بشأن رفع توصية المجلس بمستوى الميزانية إلى المؤتمر.
86	<b>معلومات أساسية:</b> استعرض فريق الاستعراض المستقل الجهود الحثيثة التي بذلها الأعضاء في الأعوام 2009 و2011 و2013، في ما يتعلق بتوصية المؤتمر بمستوى الميزانية. ويشير عمل الاستعراض إلى أن هذه القضية قضية سياسية، وأن العقبة هي التباين الحاد بين الأعضاء الذين يعتمدون مواقف تتبنّى النمو المهدوم، والأعضاء والأمانة الذين يدفعون باتجاه ميزانية تسمح بتحقيق بعض النمو على الأقل. وبالتالي، يخلص فريق الاستعراض المستقل إلى أن المجلس لن يتمكن من تقديم توصية حازمة بشأن مستوى الميزانية إلى المؤتمر طالما لا تزال هذه الاختلافات قائمة. [...] وتجدر الإشارة إلى أن التوصية لا تمنع إدراج بند في جدول الأعمال بشأن الميزانية في المجلس، حيث توفّر المناقشة في المجلس فرصة مفيدة للأعضاء لفهم مواقف بعضهم بعضاً وتيسير التوصل إلى قرار خلال المؤتمر.
<b>الإجراء المقترح:</b> <b>تم القبول بالتوصية.</b>	
هناك توافق على وجوب إغلاق إجراء خطة العمل الفورية المعلق، غير أن هذا الشأن لا يزال مدرجا على جدول أعمال دورة المجلس السابقة للمؤتمر لغايات المناقشة من أجل تيسير الحوار وتمكين من يرغب من الأعضاء في توضيح مواقفه، وذلك بهدف اتخاذ قرار بشأن مستوى الميزانية لدى انعقاد المؤتمر.	

ومن المسلم به بشكل عام أن إجراء خطة العمل الفورية المعلق ذاك لم يتحقق بما أن الأعضاء ليسوا جميعاً في وضع يمكنهم من الإعلان عن موقفهم من مستوى الميزانية قبل افتتاح أعمال المؤتمر. غير أن هذا لا ينفي احتمال أن تقوم دورة للمجلس في المستقبل برفع اقتراح حول مستوى الميزانية إلى المؤتمر ليتخذ قراراً بشأنه.	
<b>الجهاز الرئاسي: المجلس (151) والمؤتمر (39) ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية</b>	
<b>الإطار الزمني: 2015-2017</b>	
<b>التوصية 4:</b>	<b>بشأن حجم المجلس</b>
الفقرة	
88	ينبغي وقف العمل بالإجراء المعلق في خطة العمل الفورية المتصل بحجم المجلس وتركيبته إلى أن يرى الرئيس المستقل للمجلس أن هناك توافقاً كافياً لبلوغ حل يرضي معظم الأعضاء.
81	<b>معلومات أساسية:</b> في حين رأى فريق الاستعراض المستقل أن الثقة بين الأعضاء قد ازدادت على نحو ملحوظ منذ وقت التقييم الخارجي المستقل، إلا أنه اعتبر أن عوامل أخرى أثرت أيضاً على قرارات الأعضاء بشأن حجم المجلس ومن بين هذه العوامل، النزاي والشواحب المرتبطة بالتفويض إلى مجموعة أصغر، والأهمية التي يوليها الأعضاء إلى الحصول على ممثل لهم في جهاز رئاسي "تنفيذي" تابع لمنظمة الأغذية والزراعة.
88	ويرى فريق الاستعراض المستقل أن هناك قيمة كبرى في توصية التقييم الخارجي المستقل بإنشاء مجلس تنفيذي، نظراً إلى طريقة عمل المجموعات الأصغر حجماً، بما في ذلك التعاون الجماعي والثقة التي تجعل من هذه المجموعات فعالة وكفؤة وتعزز الطبيعة الغنية والجمهورية لمناقشاتها. وفي الوقت نفسه، يعترف أن الأعضاء يطمنون المشاركة إنما ليسوا مستعدين بعد للتفويض على نحو كامل كما قد يكون لازماً لمجلس أصغر حجماً وللمجلس التنفيذي. وقد يصبح هذا ممكناً حيث يستمر دور المجموعات الإقليمية باكتساب أهمية متزايدة، على غرار المنتديات، لطرح مواقف إقليمية يمكن أن تستقطب آراء جميع أعضائها. [...] ويخلص فريق الاستعراض المستقل إلى أنه في هذه المرحلة، وفي المستقبل القريب، من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء حول تغيير حجم المجلس وتركيبته. لكن قد تبرز فرصة في السنوات المقبلة للتوصل إلى توافق سياسي بشأن هذه القضية.
<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>تم القبول بالتوصية.</b>	
هناك توافق على تعليق إجراء خطة العمل الفورية المعلق بحجم المجلس وتركيبته إلى أن يعتبر الأعضاء أن هناك ما يكفي من التوافق للتوصل إلى حل مرض.	
<b>الجهاز الرئاسي: المجلس (151)؛ المؤتمر (39)</b>	
<b>الإطار الزمني: 2015</b>	
<b>الرئيس المستقل للمجلس:</b>	
<b>التوصية 5:</b>	<b>بشأن توفير الدعم للرئيس المستقل للمجلس في حالة المسؤوليات الإضافية</b>
الفقرة	
95	حين يفوض الأعضاء الرئيس المستقل للمجلس بتولي مسؤولية إضافية، يجب توفير موارد إضافية من بين الأعضاء.
95	<b>معلومات أساسية:</b> يجب أن يبقى لمنظمة الأغذية والزراعة رئيس مستقل للمجلس ليس للحفاظ على التقدم المحرز في الإصلاحات وعلى الثقة التي تم بناؤها بين الأعضاء من جهة وبين الأعضاء والأمانة من جهة أخرى فحسب، وإنما أيضاً لتوفير الاستمرارية، والمساعدة على تيسير القضايا المتعلقة بالسياسات أو الحوكمة، التي يمكن أن تنشأ، وتسهيل التقدم المستمر لإصلاح الحوكمة. غير أنه يجب ألا يتولى الرئيس المستقل للمجلس وظائف رئيسية مثل تيسير المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إلا في حال زيادة الدعم من الموظفين وأو زيادة مشاركة الأعضاء، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى خطر إضافة مزيد من الأعباء على ما هو في الأساس مسؤولية كبيرة.

<b>الإجراء المقترح:</b> <b>تمت الموافقة على التوصية جزئياً</b>	
حين يكلف الرئيس المستقل للمجلس من قبل المجلس بمسؤولية إضافية يجب إيجاد الدعم من تمويل ومن موظفين من الموارد الموجودة أو المساهمات الطوعية لتمكين الرئيس المستقل للمجلس من الوفاء بتلك المسؤولية.	
الجهاز الرئاسي: المجلس (151)؛ المؤتمر (39)	
الإطار الزمني: 2015	
الفقرة	<b>التوصية 6:</b> بشأن مؤهلات الرئيس المستقل للمجلس
98	يجب تنقيح النصوص الأساسية التي تتناول الرئيس المستقل للمجلس لإضافة مصطلحات "الخبرة المناسبة في عمل الأجهزة الرئاسية للفاو" على النص القائم "خبرة ومعرفة ملائمة بمجالات عمل المنظمة".
96	معلومات أساسية: في حال كان الأعضاء على استعداد لمواجهة تحدي "التحسين المستمر" للكفاءة والفعالية ومسؤولية الفاو عن الحوكمة، فستزداد أهمية دور الرئيس المستقل للمجلس مع إحساس بالاستمرارية عبر الزمن وارتسام صورة أكبر لرئاسة الفاو.
<b>الإجراء المقترح:</b> <b>تقارب عام في الآراء حول التوصية</b>	
يجب تنقيح النصوص الأساسية التي تتناول الرئيس المستقل للمجلس لإضافة مصطلحات "الخبرة في عمل الأجهزة الرئاسية للفاو" على النص القائم "خبرة = ملائمة في مجالات عمل المنظمة".	
تحفظ: من شأن التغيير المقترح أن يستبعد المرشحين من أصحاب الكفاءات العالية الذين بنوا خبرتهم خارج إطار الفاو.	
ملاحظة: لا يزال قرار مؤتمر الفاو رقم 2009/9 بحاجة إلى تعديل.	
الجهاز الرئاسي: مشروع قرار مرفوع إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس لكي يوافق عليه المؤتمر	
الإطار الزمني: 2015-2017	
في عام 2017 ومن ثمة تنفيذه.	

لجنتا البرنامج والمالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية	
الفقرة	<b>التوصية 7:</b> بشأن تعقب القضايا مع الوقت
113	ينبغي أن تحدد لجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية القضايا العابرة للاختصاصات أو الاستراتيجية التي سيتمّ تعقبها على مدى فترة من الزمن كجزء من استعراضها للوثائق المقدّمة بشأن بنود جدول الأعمال في دوراتها. ويمكن أن يجري هذا العمل على أساس غير رسمي إما من جانب الأعضاء الذين يتطوعون فرادى أو كمجموعات. وعند الاقتضاء، يتخذ قرار بشأن ما إذا كان من المفيد إضفاء طابع رسمي على النتائج التي توصلت إليها اللجنة برفع تقرير بتوصيات إلى المجلس بشأن المسألة المعنية.
112-113	<b>معلومات أساسية:</b> يرى فريق الاستعراض أن جزءاً من سبب عدم كفاية قدرة الأجهزة الرئاسية على مساهمة الإدارة في بعض المجالات يعود إلى الطريقة التي تجري بها حالياً هيكلية جداول أعمال دورات الأجهزة الرئاسية ودعمها. فيما أن جداول الأعمال تتبع عادة النمط نفسه في كل فترة مالية وأن النقاش يستند إلى الوثائق التي أعدتها الأمانة لكل بند من بنود جدول الأعمال، لا تحتفظ الأجهزة الرئاسية نفسها بـ"ملف مراقبة" أو ذاكرة مؤسسية بشأن القضايا الاستراتيجية أو العابرة للاختصاصات، بما في ذلك تلك التي ثبت أن من الصعب معالجتها بنجاح. ولا زال ذلك يعيق قدرتها على الاستفادة من تجارب الماضي بغية تطوير معرفة أعمق بأداء المنظمة. وثمة نهج بديل للممارسة الحالية هو اختيار بعض القضايا التي تستحق اهتماماً أوثق وتعقبها على مدى عدة دورات لفهم كيف يتم التعامل مع القضايا عبر البرنامج، كما هو موضح في الوثائق المقدمة إلى لجنة البرنامج، سواء كانت تلك وثائق دورة برنامج أو تقارير تقييم. [...] وقد تبلغ لجنة البرنامج، في الوقت المناسب، المجلس بالنتائج التي توصلت لها. وسيكون ذلك بالإضافة إلى البنود الدائمة في جدول الأعمال. وهو لا يستثني بأي شكل من الأشكال تقديم الأعضاء لآرائهم أو آراء مجموعاتهم الإقليمية خلال الاجتماع بشأن كافة البنود المدرجة في جدول الأعمال. ويرى فريق الاستعراض المستقل أن قيمة التعقب ذات شقين، فهو يوفر الفرصة للجنة البرنامج لتكون فاعلة استباقاً في تحديد توجه جزء من عملها، بينما يزيد الاهتمام المستمر ببند معين قدرة لجنة البرنامج على معالجته بقدر من العمق أكبر. والشقان كلاهما مهمان لتحسين المسألة. ويمكن تسجيل القضايا التي حددتها لجنة البرنامج للتعقب في برنامج العمل المتعدد السنوات. كما أن بوسع كل من لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية أن يستفيد من اعتماد هذا النهج فيما يتعلق بالقضايا المدرجة في جدول الأعمال.
<b>تم القبول بالتوصية.</b>	
على برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية مراعاة تغطية المسائل العابرة للاختصاصات والاستراتيجية التي يجب تتبعها على مر الوقت من أجل التقدم بتوصيات إلى المجلس بشأن حالة المسائل المحددة التي يجب أن يشار إليها بوضوح في جداول الأعمال عند الاقتضاء.	
الإطار الزمني:	انتخاب الأعضاء الجدد للجان المجلس في 15 يونيو/حزيران 2015 من أجل تحديد أية من المسائل العابرة للاختصاصات يودون تتبعها خلال فترة شغلهم لمناصبهم.
الفقرة	<b>التوصية 8:</b> بشأن مؤهلات المرشحين للجان المجلس
115	ينبغي أن تبحث المجموعات الإقليمية باستمرار عن مرشحين محتملين يتمتعون بالخبرات المطلوبة في روما وفي العواصم؛ وينبغي أن تكون المعلومات المقدّمة وقت الانتخاب محددة قدر الإمكان فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية و/أو الخبرات السابقة للمرشحين في مجالات عمل الجهاز الرئاسي ذي الصلة.
103-104	<b>معلومات أساسية:</b> كشف الاستقصاء عن بعض التردد حيال ما إذا كان أعضاء لجنة البرنامج يتمتعون بالمؤهلات اللازمة للعمل الفعال، ما يدلّ على الرغبة في قدر من التحديد أكبر فيما يتعلق بالمهارات والخبرات الضرورية لعمل لجنة البرنامج. بالنسبة إلى المشاركة في الاجتماعات بحد ذاتها، وجد فريق الاستعراض المستقل أن أعضاء لجنة البرنامج ليسوا جميعاً منخرطين انخراطاً كاملاً.

<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>الحفاظ على الوضع الراهن ولكن مع تحسين استمارة الترشيح.</b>	
يعود القرار الأخير بشأن تعيين مرشحين لعضوية الأجهزة الرئاسية إلى كل دولة عضو، وذلك تماشياً مع الاشتراطات الحالية التي ترد في النصوص الأساسية. وعلى المعلومات المذكورة أن تفصل كلا من المؤهلات والخبرات المطلوبة للمرشح مع ذكر أحكام النصوص الأساسية ذات الصلة في استمارة الترشيح التي تملئ من قبل مقدمي الطلب والتي تطرح كوثيقة للمجلس لكل لجنة من لجان المجلس.	
<b>الإطار الزمني: 2015</b>	
<b>الجهاز الرئاسي: المجلس (151)؛ المؤتمر (39)</b>	
الفقرة	<b>التوصية 9: بشأن استعراض تقارير التقييم والمراجعة</b>
116	ينبغي أن تقع على عاتق كل من لجنة البرنامج ولجنة المالية مسؤولية استعراض معلومات التقييم والمراجعة المتصلة بنطاق عمل كل منهما. وينبغي أن يتخذ رئيساً لجنة البرنامج ولجنة المالية قراراً مشتركاً بشأن إحالة البنود إما إلى اللجان المفردة أو إلى الاجتماع المشترك.
116	معلومات أساسية: كذلك بلغت فريق الاستعراض المستقل الانتباه إلى ضرورة أن تنظر كل من لجنة البرنامج ولجنة المالية في أجزاء التقييم والمراجعة المتعلقة بعملهما وأن تقدم توصيات بشأنها.
<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>تم القبول بالتوصية.</b>	
ينبغي للجنة البرنامج والمالية استعراض معلومات التقييم والتدقيق ذات الصلة، بموجب الآليات القائمة.	
<b>الإطار الزمني: 2015</b>	
<b>الجهاز الرئاسي: لجنة البرنامج ولجنة المالية</b>	
<b>اللجان الفنية</b>	
الفقرة	<b>التوصية 10: بشأن ولاية اللجان الفنية خلال فترة ما بين الدورات</b>
166	بناءً على مشورة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وعلى أساس الخيارات المذكورة آنفاً [انظر أدناه]، ينبغي أن يوضح المجلس واللجان الفنية الدور والسلطة الممكنين للمكاتب واللجان التوجيهية خلال فترات ما بين الدورات.
164	معلومات أساسية: نظراً لخصائص دورات اللجان الفنية فإن دورها في تقديم توصيات إلى المجلس بشأن الإشراف الداخلي محدود. وقد أثبتت إمكانية أن تلعب اللجان الفنية دوراً أكبر في فترات ما بين الدورات؛ ولكن بما أن دور اللجان الفنية يكتمل فعلياً بمجرد أن ترفق توصياتها إلى المجلس، يبدو أن قيامها بمزيد من العمل في فترات ما بين الدورات يعني أن تتجاوز سلطاتها. ولذا سيكون في غاية الأهمية توضيح النطاق الممكن للإشراف الداخلي الذي يمكن أن تضطلع به لجان التوجيه/المكاتب بحيث يكون كل عضو قادراً على تفويض السلطة كما يرى مناسباً وذا صلة.  هناك من وجهة نظر فريق الاستعراض المستقل عنصران رئيسيان يمكن النظر فيهما في هذا الصدد: (1) يمكن توفير معلومات واقعية عن الميزانية للجان الفنية لتستخدمها في بحثها للأولويات، كما أوصى هذا التقرير في حالة المؤتمرات الإقليمية، وذلك بغية تعزيز صلة القرارات المتعلقة بالبرنامج النهائي بالحفاظ على التوصيات ضمن المستوى المتوقع للموارد؛ (2) يمكن اتباع مثال مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي من حيث قيام لجان توجيه/مكاتب اللجان الفنية بدور أكثر فعالية. ويتتضي هذا موافقة المعنيين جميعاً أثناء الجلسات العامة على تفويض مكاتب اللجان تمثيل الأعضاء خلال فترات ما بين الدورات، وأيضاً، كما هو مذكور أعلاه، تنظيم

165	<p>علاقة لجان توجيه/مكاتب اللجان الفنية مع لجنة البرنامج والمجلس. كذلك ينبغي أيضاً إدارة علاقة مكاتب اللجان بالأمانة بدقة للحؤول دون تخطي الأجهزة الرئاسية حدودها والتدخل في دور الإدارة الذي هو من اختصاص الأمانة.</p>
<p><b>الإجراء المقترح:</b> <b>تم القبول بالتوصية</b></p> <p>على مكاتب اللجان الفنية الاضطلاع بدور محدد المعالم وأكثر استباقية ضمن ولاية كل من اللجان، خلال فترة ما بين الدورات.</p>	
<p><b>الجهاز الرئاسي:</b> لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والاجتماع المشترك واللجان الفنية والمجلس</p>	
<p><b>المؤتمرات الإقليمية</b></p>	
الفقرة	<p><b>التوصية 11:</b> بشأن تحديد الأولويات من قبل المؤتمرات الإقليمية</p>
192	<p>ينبغي أن يركز تحديد الأولويات على المستوى الإقليمي على مستوى النتائج التنظيمية، بهدف توفير توجيه أكثر تحديداً لعمل المنظمة في الفترة المالية المقبلة.</p>
185	<p>6- <b>معلومات أساسية:</b> يفترض أن يكون تحديد الأولويات للفترة المالية المقبلة أحد العناصر الرئيسية في نقاشات المؤتمر الإقليمي لتوجيه عمل المنظمة في الإقليم. ولكن على الرغم من الموقع البارز لتحديد الأولويات في جدول الأعمال، تميل الوثائق ونتائج النقاشات إلى أن تكون عمومية إلى حد كبير، ويكون معظم التقارير التي تقدم إلى لجنة البرنامج بشأن الأولويات التي تقررها المؤتمرات الإقليمية أساساً تكراراً لبيان الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، بدلاً من أن يتشكل من مقترحات أكثر تحديداً ذات بُعد إقليمي. ويمكن أن يُطلب إلى المؤتمرات الإقليمية توجيه انتباهها إلى قضايا أكثر تحديداً ضمن الإطار الاستراتيجي، بهدف استخلاص استنتاجات أغنى وأكثر دقة يمكنها أن توجه عمل المنظمة في الإقليم توجيهاً أفضل. وينبغي أيضاً توفير نافذة واقعية حازمة للموارد المخصصة للمؤتمر الإقليمي لتفادي استخدام نهج "قائمة التسوق" في عملية تحديد الأولويات الأكثر تحديداً هذه.</p> <p>7- وفيما يتعلق بالإشراف الداخلي، ينبغي أن يبتعد عمل المؤتمرات الإقليمية بشأن تحديد الأولويات عن النقاشات العمومية جداً حول الأولويات، الآن بعد أن أنشئ الإطار الاستراتيجي المراجع ووضع إطار نتائجه. وتشكل الموافقة على المبادرات الإقليمية خطوة جيدة في هذا الاتجاه. وينبغي أن يكون ممكناً في المستقبل تعميق مشاركة المؤتمرات الإقليمية في تحديد المبادرات الإقليمية، باستخدام الإطار الاستراتيجي المراجع للتركيز على نتائج منظمة الأغذية والزراعة ومخرجاتها التي تتسم بأهمية خاصة للإقليم.</p>
192	<p><b>الإجراء المقترح:</b> <b>تم القبول بالتوصية</b></p> <p>لكي تعزز المؤتمرات الإقليمية وظيفة الإشراف الداخلي لديها ودورها الحديث نسبياً كأجهزة رئاسية، ينبغي لها أن تحدد الأولويات على مستوى نتائج الأهداف الاستراتيجية تماشياً مع الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية التي جرى تحديدها والمبادرات الخاصة.</p>
<p><b>الإطار الزمني:</b> جولة المؤتمرات الإقليمية لعام 2016 من أجل استعراض المسألة والإبلاغ عنها من خلال الاجتماع المشترك، إلى دورة المجلس في يونيو/تموز 2016.</p>	<p><b>الجهاز الرئاسي:</b> المؤتمرات الإقليمية، المجلس</p>

الفقرة	<b>التوصية 12: بشأن المعلومات المتاحة للمؤتمرات الإقليمية</b>
193	ينبغي أن تكون في متناول المؤتمرات الإقليمية معلومات قائمة على النتائج لتتمكن من تقييم تنفيذ البرامج السابقة وإنجازاتها. وينبغي أيضاً أن تتاح معلومات أكثر تفصيلاً عن التقدم في الأنشطة الإقليمية المنفذة تحت مسؤولية المكتب الإقليمي، بما في ذلك عن تقدم المبادرات الإقليمية كي تستعرضها المؤتمرات الإقليمية، كما ينبغي أن تشمل معلومات مالية.
193	معلومات أساسية: بالنسبة إلى الإشراف الداخلي، هناك مجال لتحسين المعلومات المتوفرة لهذا العمل لدى المؤتمرات الإقليمية. وينبغي أن يوفر إطار النتائج الجديد وأداة رصد النتائج المقررة لاستخدام المؤتمرات الإقليمية معلومات مستمدة مركزياً مفصلة. وينبغي أن يشكل البرنامج الإقليمي الذي تنفذه المكاتب الإقليمية، بما في ذلك المبادرات الإقليمية، المجال المحدد للحوكمة واتخاذ القرار من جانب المؤتمر الإقليمي.
<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>تم القبول بالتوصية</b>	
يجب وصول المؤتمرات الإقليمية إلى المعلومات القائمة على النتائج من أجل تقييم درجة التقدم المحرز في البرامج الإقليمية المصدقة والمبادرات الخاصة، وأيضاً لاستخدام تلك المعلومات القائمة على النتائج في صياغة برامج ومبادرات إقليمية ودون إقليمية جديدة. ويمكن للتعاون النشط بين المكاتب الإقليمية للفاو والرؤساء الخارجيين والمقبلين للمؤتمرات الإقليمية والمجموعات الإقليمية، أن يسهم في تعزيز هذا الجانب.	
<b>الجهاز الرئاسي: المؤتمرات الإقليمية</b>	
<b>الإطار الزمني: الفترة المالية 2016-2007</b>	
<b>برنامج العمل المتعدد السنوات</b>	
الفقرة	<b>التوصية 13: بشأن شكل برنامج العمل المتعدد السنوات للمجلس ولجانه</b>
206	بالنسبة إلى المجلس ولجانه ينبغي تعديل نسق برنامج العمل المتعدد السنوات بحذف أو تنقيح قسم النتائج، وإدخال قسم عن "المسائل المتعلقة والاستراتيجية التي سيتم تعقبها مع الوقت".
200	معلومات أساسية: في حين أن القصد من برنامج العمل المتعدد السنوات هو توفير فرصة لأعضاء الجهاز الرئاسي للتفكير في نتائج أعمالهم ومراجعة أساليب عملهم، كانت هناك مشاكل في صياغة نتائج لهذه البرامج تكون محددة بما يكفي لتكون مفيدة في تقييم النتائج التي حققها الجهاز الرئاسي. وفي حالة برامج العمل المتعددة السنوات للمجلس ولجانه، النتيجة المعلنة هي قبول أو استخدام توصيات رفعها الجهاز الرئاسي إلى الجهاز الرئاسي المسؤول عنه. غير أن هذه النتيجة ليست ضمن مجال سيطرة الجهاز الرئاسي نفسه وتقوت الجوانب النوعية من عمله. [...] وفي الواقع، زادت "النتائج" كما حددت في القسم (2) تعقيد الوثيقة، دون أن تضيف إلى فائدتها إضافة كبيرة.
<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>توافق واسع في الآراء بشأن هذه التوصية</b>	
ويمكن إضافة قسم متعلق بـ"المسائل العالقة والاستراتيجية التي ينبغي تتبعها مع الوقت" حين تنشأ مثل هذه المسائل لدى كل من الأجهزة الرئاسية المعنية، غير أنه يتوجب تحسين نسق برنامج العمل المتعدد السنوات للمجلس ولجانه من خلال جعل القسم المتعلق بالنتائج أكثر تركيزاً وتحديداً.	
<b>الجهاز الرئاسي: لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، لجنة المالية، لجنة البرنامج، المجلس</b>	
<b>الإطار الزمني: الدورات المقبلة لكل جهاز رئاسي تحت البند الدائم في برنامج العمل المتعدد السنوات</b>	

الفقرة	<b>التوصية 14:</b> بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للمؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية
206	بالنسبة للجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية، ينبغي وقف إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات، إلا إذا رغبت قيادة الجهاز الرئاسي والأمانة أن تواصلوا إعداده ورفع تقاريره إلى المجلس. وإذا استمر إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات، ينبغي أن يتم استبدال العرض الرسمي له خلال الدورة بعرض شفوي يقدمه الرئيس يلخص فيه أداء الجهاز الرئاسي.
203	<b>معلومات أساسية:</b> أما في حالة الأجهزة الرئاسية الأكبر حجماً، فلا تجني القيادة، أي المكتب ولجنة التوجيه والأمانة، من برنامج العمل المتعدد السنوات غير فائدة محدودة، في المقام الأول كمقدمة لعمل الجهاز الرئاسي وكإحاطة موجزة بشأن الطموحات لتسيير الدورات وكوسيلة لتعقب الجدول الزمني المقرر للبنود المختلفة. وبما أن اللجان الفنية تصبح أكثر نشاطاً في الفترات ما بين الدورات، وقد تصبح برامج العمل المتعددة السنوات وسيلة لتوثيق أنشطة ما بين الدورات المتفق عليها وتعقبها، كما بُحث في لجنة مصائد الأسماك.
205	في حالة المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية، يحول حجم الاجتماعات ورسميتها دون إجراء نقاش صريح للأداء الفعلي للأجهزة الرئاسية. وعرض برنامج العمل المتعدد السنوات خلال الدورة مريب ويستقص من نوعية الدورة. ويقترح فريق الاستعراض المستقل فيما يتعلق بتطوير واستخدام برامج العمل المتعددة السنوات في هذه الأجهزة خيارين هما:
205	(أ) إيقاف برامج العمل المتعددة السنوات للمؤتمر الإقليمي واللجان الفنية: لتشكّل تقارير الدورات مرجعاً للإجراءات المتفق عليها. وينبغي وضع بيان بسيط بأساليب العمل وتقديمه إلى الجهاز الرئاسي لاستعراضه والموافقة عليه. [...] (ب) يمكن أن تستمر صياغة برنامج العمل المتعدد السنوات وتصبح وثيقة عامة، ولكن لا ينبغي أن يوضع برنامج العمل المتعدد السنوات نفسه على جدول أعمال الاجتماع. بدلاً من ذلك، يمكن للرئيس أن يقدم تقييمه/تقييمها الخاص لأداء الجهاز الرئاسي شفويًا وفقاً للمعايير المحددة في برنامج العمل المتعدد السنوات، ربما كجزء من الملاحظات الختامية.
<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>عدم القبول بالتوصية</b>	
يمكن لبرامج العمل المتعددة السنوات الخاصة باللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية أن تتيح الاستمرارية والتخطيط والمساءلة على المدى البعيد إذا ما تحققت قدراتها بالكامل.	
<b>الجهاز الرئاسي: المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية</b>	
<b>الإطار الزمني: الدورة التالية لكل جهاز رئاسي</b>	
<b>التقييم</b>	
الفقرة	<b>التوصية 15:</b> بشأن نطاق أعمال التقييم المواضيعية
237	ينبغي أن يركّز نطاق أعمال التقييم المواضيعية على مستوى النواتج التنظيمية في الإطار الاستراتيجي المرجع، إما من خلال تحليلات شاملة تقوم على المعلومات من تقييمات سابقة أجراها مكتب التقييم أو من خلال تقييمات محددة مصممة لهذه الغاية.
234	<b>معلومات أساسية:</b> التحوّل إلى التقييمات الاستخلاصية مستمر بهدف تحليل البيانات عن بالنتائج بشكل يمكن الأجهزة الرئاسية من اتخاذ القرارات بشأن الأهداف الاستراتيجية.
237	يعتبر فريق الاستعراض المستقل أنه ما من بديل عن وقد يود الأعضاء النظر في إمكانية التفاعل المنتظم بين لجنة التقييم الداخلي ولجنة البرنامج، على النحو المتوخى في خطة العمل الفورية. فقد يساعد ذلك على تعزيز مساهمة أعمال التقييم في الإدارة وفي الأجهزة الرئاسية على السواء ويخفف من حدّة التوتر الناتج عن ازدواجية التسلسل الإداري.



<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>تم القبول بالتوصية</b>	
على التقييمات المواضيعية أن تركز على مستوى النتائج التنظيمية في الإطار الاستراتيجي المراجع بما في ذلك مواضيع أخرى عابرة لاختصاصات الأمم المتحدة وذات الصلة بولاية الفاو. وينبغي للتقييمات المواضيعية أن تشمل كلا من العمل المعياري ذي الصلة والأنشطة الميدانية. ويمكن أن يحصل تفاعل منتظم بين لجنة التقييم الداخلي ولجنة البرنامج وفقاً لجدول متفق عليه.	
<b>الجهاز الرئاسي:</b> لجنة البرنامج، المجلس	
<b>الإطار الزمني:</b> لجنة البرنامج: لإدراجها في خطة العمل المقبلة.	
<b>المدير العام</b>	
<b>التوصية 16:</b> بشأن مؤهلات المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	
الفقرة	
254	يجب إغلاق الإجراء المعلق لخطة العمل الفورية والمتصل بالمؤهلات المطلوب توفرها في المرشحين لمنصب المدير العام.
252	معلومات أساسية: نُفذت كافة إجراءات خطة العمل الفورية المتصلة بالمدير العام، مع تعديلات طفيفة، وبقي مُعلّقاً فقط تحديد "المؤهلات المطلوب توفرها" للمنصب.
254	بالنسبة إلى الإجراء المعلق فيما يخص تحديد مؤهلات المدير العام، استمع فريق الاستعراض المستقل باهتمام إلى الحجج المؤيدة والمعارضة، ولاحظ أنّ الأغلبية لا تحبذ متابعة هذا الإجراء، رغم نجاح منظمات أخرى في القيام بذلك. ويلاحظ أيضاً أنه بموجب القواعد الراهنة للترشح، تتاح معلومات عن المرشحين وينبغي تقديم الأعضاء إلى المجلس والمؤتمر على السواء قبل الانتخاب. ويخلص فريق الاستعراض المستقل إلى أنّ هذه المسألة لن تحلّ في المستقبل المنظور، ويرى أنه ينبغي أن تغلق.
<b>الإجراء المقترح:</b>	
<b>تم القبول بالتوصية جزئياً.</b>	
هناك توافق في الآراء بأنه يجب تعليق إجراء خطة العمل الفورية المتعلقة بمؤهلات المدير العام للفاو إلى حين إجراء المزيد من المشاورات بين الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن.	
الملاحظات: لقد تم الاعتراف باختلاف الآراء بما أن البعض رأى أن المؤهلات المرغوب فيها لدى المرشحين لمنصب المدير العام تشكل إرشادا مفيدا للدول الأعضاء الراغبة في تسمية مرشح لها.	
<b>الجهاز الرئاسي:</b> المجلس (CL 151)؛ المؤتمر (C 39)	
<b>الإطار الزمني:</b> فبراير/شباط – يونيو/حزيران 2015	

**اقتراحات تشغيلية:** حدد فريق الاستعراض المستقل أيضاً عدداً من القضايا "العملية التفصيلية"، أو النقاط للنظر فيها من الأعضاء، التي يعتقد الفريق أنها ستحدث فارقاً كبيراً في أعمال الأجهزة الرئاسية المعنية. (الفقرة 271)

<b>(1) اقتراحات للمجلس</b>	
	<p>(أ) للحفاظ على غنى المناقشات، قد يرغب أعضاء المجلس في إدراج ملخصات وجيزة تتناول المناقشات ضمن تقارير المجلس، وتكون بذلك جزءاً من ملخص الرئيس أو يكون لها صلة به؛</p> <p>(ب) قد يرغب المجلس في الاعتماد على خبرات بشأن عمليات الأجهزة الرئاسية من مصادر خارجية، إذا لم يكن ذلك متاحاً ضمن الأمانة، لكي يبقى في طليعة إصلاح الأجهزة الرئاسية.؛</p> <p>(ج) قد يدعو الرئيس المستقل للمجلس إلى عقد اجتماعات غير رسمية لرؤساء المجموعات الإقليمية لتوضيح بعض المسائل الرمادية المستجدة في المناقشة مع الإدارة العليا حول العلاقة بين المجموعات الإقليمية والمكاتب الإقليمية، ولتبادل معلومات بين المجموعات الإقليمية حول أساليب العمل وأفضل الممارسات من أجل تعزيز أدوارها؛</p> <p>(د) قد تبحث لجان المجلس والاجتماع المشترك إمكانية "تعقب الفعالية" لتحديد مجالات الازدواجية والتداخل بغية تبسيط تدفق العمل. ومن باب التشابه، ينبغي تعقب أساليب العمل وجداول الأعمال ضمن لجنة المالية لتحديد مجالات زيادة الفعالية.</p>
<b>الإجراء المقترح:</b>	
	<p>(أ) <b>لم يتم القبول بالاقترح:</b> يجب الحفاظ على النسق الحالي للتقارير المقتضبة والمركزة للمجلس بناء على الملخصات التي يقوم بها الرئيس المستقل للمجلس بعد كل بند من بنود جدول الأعمال. وإن الأسلوب الحالي للتقارير الذي يركز على الاستنتاجات والقرارات والتوصيات، قد طُوّر على امتداد عدة فترات مالية استجابة للإجراء 2-22 لخطة العمل الفورية، وهو يسهل عمل لجنة الصياغة ولا يزال من المبكر جداً التراجع عن نهج معين لتقديم التقارير يعتبره الكثيرون مفيداً بشكل عام.</p> <p>(ب) <b>تم القبول بالاقترح جزئياً:</b> على المجلس أن يستمر في الرجوع إلى الأمانة للحصول على مشورة الخبراء ولكن بوسعه الاستفادة من الخبرات الخارجية وذلك في الظروف الاستثنائية.</p> <p>(ج) <b>تم القبول بالاقترح:</b> سوف يستمر الرئيس المستقل للمجلس بالدعوة إلى اجتماعات غير رسمية لرؤساء المجموعات الإقليمية من أجل توضيح المجالات الرمادية الناشئة في النقاش مع الإدارة العليا بحسب مقتضى الحال.</p> <p>(د) <b>تم القبول بالاقترح:</b> سوف يستفيد تدفق العمل لدى لجان المجلس والاجتماع المشترك من عملية "تتبع الكفاءة" من أجل تحديد وإزالة مجالات الالتباس والتداخل.</p>
<b>الإطار الزمني:</b> في أقرب فرصة ممكنة	<b>الجهاز الرئاسي:</b> بحسب المقتضى

## (2) اقتراحات لوظيفة التقييم

(أ) قد تدرس لجنة البرنامج ولجنة التقييم (الداخلي) إمكانية التفاعل المنتظم بهدف تعزيز مساهمة أعمال التقييم على مستوى الإدارة والأجهزة الرئاسية على السواء، وللتخفيف من احتمال حدة التوتر في التسلسل الإداري المزدوج؛

(ب) يمكن للجنة البرنامج أن تبحث إمكانية إدراج ما يلي في اختصاصات التقييم المستقل لوظيفة التقييم في منظمة الأغذية والزراعة:

- سبل تعزيز كفاءة الإبلاغ المزدوج؛
- واستقلالية مكتب التقييم في الفاو لإدارة ميزانيته ما أن تتم الموافقة عليها وأية آثار تطال قدرته على أداء عمله نتيجة لذلك؛
- وتبعات التقارير التي يتولاها مكتب التقييم ويصوغها على استقلالية استنتاجات التقييم؛
- ومدى فائدة توصيات مكتب التقييم للإدارة وقابلية تنفيذها؛ وكفاءة عملية "التقييم/استجابة الإدارة/تقرير المتابعة/المصادقة" في دعم الأجهزة الرئاسية في وظيفة التوجيه والإشراف؛
- واستخدام لجنة البرنامج استنتاجات التقييم في توجيهها الاستراتيجي، وتحديد أولويات منظمة الأغذية والزراعة والإشراف عليها.

## الإجراء المقترح:

(أ) تم القبول بالاقترح: تتفاعل لجنة البرنامج مع لجنة التقييم الداخلي بانتظام من أجل تعزيز مساهمة نتائج التقييم في كل من الإدارة والأجهزة الرئاسية من أجل تفادي التسلسل الإداري المزدوج:

(ب) اقتراح يتوجب النظر فيه بتعمق من قبل لجنة البرنامج

## ملاحظات:

"طرحنا عدة مواضيع متشعبة:

- (1) ليس من المناسب ضلوع لجنة البرنامج في اختصاصات التقييمات. إن التقييم هو عمل يخص مكتب التقييم، ولا يفترض للجنة البرنامج أن تتدخل في إدارة عمل مكتب التقييم على المستوى الأصغر. وينحصر اهتمام لجنة البرنامج فقط بمنتج مكتب التقييم وليس بكيفية إدارة مكتب التقييم لعمله.
- (2) لمكتب التقييم عدة تسلسلات إدارية: ففيما يتعلق بالتقييمات على مستوى المنظمة هو يخضع لكل من لجنة البرنامج والإدارة. أما فيما يتعلق بتقييم المشاريع فهو يخضع مباشرة إلى وحدة التنفيذ المعنية. ووحدة التنفيذ هي من يقوم بإحالة التقرير المتعلق بتقييم المشروع إلى البلد المعني وإلى الجهة المانحة. وتبلغ تقييمات البرامج القطرية إلى الإدارة وإلى البلد المعني فيما تتلقى لجنة البرنامج خلاصة تجميعية تضم موجزات عن تقييمات لبرامج قطرية عدة." "وقد تنظر لجنة البرنامج في الاقتراح في المرحلة الزمنية المناسبة." "وستكون هناك حاجة إلى استعراض مستقل آخر لهذه المسألة."

الإطار الزمني: 2015-2017

الجهاز الرئاسي: لجنة البرنامج

**(3) اقتراحات للمؤتمرات الإقليمية**

- (أ) نظراً إلى أن الرؤساء أصبحوا يحتفظون بمنصبهم في فترة ما بين الدورات، يمكن التفكير بمزيد من السبل لتوضيح مسؤولياتهم تجاه عضوية المؤتمرات الإقليمية والأمانة؛
- (ب) وسيساهم ذلك في تعزيز قيمة المؤتمرات الإقليمية كمنشآت لتبادل المعلومات والخبرات، إذا كانت الدورات منظمة بشكل يسمح بتبادل الآراء بصورة غير رسمية وعلى نطاق أوسع بين المندوبين؛
- (ج) ويمكن إدماج الأولويات التي حدّتها اللجان الفنية الإقليمية حول الغابات ومصايد الأسماك كجزء لا يتجزأ من تقارير المؤتمرات الإقليمية إلى المجلس في ما يتعلّق بالأولويات المحددة لعمل المنظمة في الإقليم.

**الإجراء المقترح:**

- (أ) **تم القبول بالاقترح:** ينبغي توضيح مسؤوليات رؤساء المؤتمرات الإقليمية في ما بين الدورات بشكل أكبر مع الأخذ في الاعتبار مسألة توافر الدعم المالي ومن الأمانة لفترة ما بين الدورات.
- (ب) **تم القبول بالاقترح:** سوف يساهم في تعزيز قيمة المؤتمرات الإقليمية كمنشآت لتبادل المعلومات والخبرات في حال تم تنظيم الدورات بشكل يجعلها تتيح تبادلاً أهم وغير رسمي للآراء والخبرات بين المندوبين، وأيضاً مع المنظمات الإقليمية الكبرى.
- (ج) **تم القبول بالاقترح:** إن الأولويات التي حددتها اللجان الفنية الإقليمية المعنية بالغابات ومصايد الأسماك يمكن أن تدرج كأجزاء لا تتجزأ من تقارير المؤتمرات الإقليمية المرفوعة إلى المجلس، وذلك فيما يتعلق بأولويات عمل المنظمة في كل من الأقاليم. غير أنه يتوجب اتخاذ الحيطة من أجل تجنب تكرار العمل، بما أن أولويات اللجان الفنية الإقليمية ترد أصلاً في تقارير اللجان الفنية.

الإطار الزمني: 2016-2017

الجهة الرئاسية: المؤتمرات الإقليمية

**(4) اقتراحات للجان الفنية**

قد يرغب الأعضاء في إيلاء الاعتبار إلى استعراض أكثر شمولاً لعمل اللجان الفنية من أجل الرد على النقاط التي تتجاوز نطاق هذا الاستعراض.

**الإجراء المقترح:****سيتم النظر في الاقتراح خلال مرحلة لاحقة**

يمكن إجراء استعراض للجان الفنية، في حال توافقه مع أحكام النصوص الأساسية، في مرحلة لاحقة شريطة توافق الأعضاء على القيام بذلك. على الفاو بعد إصلاحها أن تركز على تحقيق النتائج في السنوات المقبلة قبل الشروع في دورة أخرى من الاستعراض والإصلاحات - ويجب تفادي خطر "الشلل جراء الاستعراض".

الإطار الزمني: ليس في المستقبل القريب

الجهة الرئاسية:

**(5) اقتراحات بشأن الاجتماعات الوزارية**

عند البحث في الاجتماعات الوزارية المستقبلية، قد يرغب الأعضاء في أخذ أثرها المحتمل في الاعتبار مقارنة مع الوقت والتكلفة للأعضاء والأمانة على السواء. لكن ينبغي ألا تتغيّر النصوص الأساسية بحيث يكون الخيار للمؤتمر والمجلس في حال الحاجة الملحة.

<b>الإجراء المقترح:</b> <b>تم القبول بالاقترح</b>	
يجب أن تكون الاجتماعات الوزارية استثناء أكثر منها قاعدة. ويجب أن يقيّم التأثير المتوقع إزاء التكاليف المالية وفائدة عمل المنظمة على المدى البعيد.	
<b>الإطار الزمني:</b> بحسب مقتضى الحال	<b>الجهاز الرئاسي:</b> المجلس، المؤتمر
<b>(6) اقتراحات حول تعريف الأجهزة الرئاسية</b>	
إن تعريف الأجهزة الرئاسية، بصيغته الحالية، الوارد في النصوص الأساسية غير واضح في ما إذا كان يشير إلى "الوظائف العالمية" أو الإشراف الداخلي. وينبغي النظر في توضيح مسألة أنه يغطي الاثنين.	
<b>الإجراء المقترح:</b> <b>لم يتم القبول بالاقترح</b>	
إن تعريف الأجهزة الرئاسية واضح في النصوص الأساسية.	
<b>الإطار الزمني:</b> ---	<b>الجهاز الرئاسي:</b> ---
<b>(7) اقتراح حول توقيت المجلس والمؤتمر</b>	
مع استعراض توجه البرنامج ومضمون الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية وموافقة العواصم عليهما بحلول موعد انعقاد المؤتمر، يمكن أن يبحث الأعضاء إمكانية تقصير فترة المشاورة القائمة لمدة 60 يوماً بين المجلس والمؤتمر إلى 45 أو 30 يوماً.	
<b>الإجراء المقترح:</b> <b>لم يتم القبول بالاقترح</b>	
إن فترة الستين يوماً التي تفصل دورة المجلس السابقة للمؤتمر عن المؤتمر نفسه، تعتبر مفيدة بنظر الأعضاء ولذا يجب الحفاظ على الوضع الراهن.	
<b>الإطار الزمني:</b> ---	<b>الجهاز الرئاسي:</b> ---
<b>(8) اقتراح حول الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14*</b>	
وضع الإجراءان 2-68 و 2-69 لخطة العمل الفورية من أجل إتاحة المزيد من المرونة بحسب ما يتوخاه التقييم الخارجي المستقل للأجهزة المنشأة بموجب المادة 14؛ إلا أن التقدم المحرز على صعيد التطبيق لم يكن كافياً. فقد كان وصول الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 إلى الأجهزة الرئاسية محدوداً كما أن لها استقلالية محدودة من حيث العمليات واتخاذ القرارات بشأن المسائل الإدارية والمالية. وفي الحالتين قد يكون ذلك نتيجة التواصل غير الكافي بين أمانات الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 وبين المدراء العامين المساعدين المعنيين. ومن شأن إحراز المزيد من التقدم في عدد من المسائل أن يمكن الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من أن تساهم مساهمة أكبر في غايات الفاو وأهدافها الاستراتيجية الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز نتائج عمل المنظمة.	
<b>الإجراء المقترح:</b> <b>الجهاز الرئاسي:</b>	
<b>الإطار الزمني:</b>	

\* أضيف الاقتراح أيضاً إلى الاجتماع الأول لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بتقييم إصلاحات حوكمة الفاو المنعقد في 6 فبراير/شباط 2015.

## ثالثاً- مشروع قرار المؤتمر

### القرار .../2015

#### تقييم الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة

#### إن المؤتمر :

إن يذكر بالقرار 2008/1، الذي تمت الموافقة من خلاله على خطة العمل الفورية لتجديد الفاو بما في ذلك الإجراء 2-74 من خطة العمل الفورية الذي طلب من الدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر تقييم الأعمال المتعلقة بإصلاحات الحوكمة بما في ذلك دور المؤتمرات الإقليمية وعملها، مع القيام باستعراض مستقل للمساهمة في هذه العملية؛ وإن يقرّ بدور المجلس في مجال متابعة تقييم إصلاحات الحوكمة والدور الإشرافي الذي يضطلع به الرئيس المستقل للمجلس؛

وإن يرحّب بالتقرير النهائي بشأن الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة (الوثيقة C 2015/25)؛

وإن يقرّ بمشاركة الأعضاء الفعّالة من خلال مشاورات غير رسمية للمجموعات الإقليمية واجتماعات غير رسمية لجماعة العمل المفتوحة العضوية المنعقدة بغية تقديم ردود على التوصيات والمقترحات الواردة في الاستعراض المستقل؛ وإن يلاحظ آراء المجلس خلال دورته الحادية والخمسين بعد المائة (روما، 23-27 مارس/آذار 2015)؛

1- يقرّ الإجراءات المقترحة في تقييم الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في الفاو (الوثيقة C2015/26/Rev.1) استجابةً للتوصيات والمقترحات الواردة في الاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في الفاو الوثيقة C 2015/25، ويتخذ قراراً يقضي بقيام الأجهزة الرئاسية المعنية في المنظمة بتنفيذ الإجراءات الواردة في هذه الوثيقة؛

2- يقرر تعليق الإجراء 2-18 من خطة العمل الفورية بشأن دور المجلس في تقديم توصية بشأن مستوى الميزانية كما تبينه الوثيقة C2015/26/Rev.1؛

3- يقرر تعليق الإجراء 4-4 من خطة العمل الفورية بشأن حجم المجلس وتركيبته إلى أن يعتبر الأعضاء أن هناك ما يكفي من التوافق في الآراء للتوصل إلى حل مرضٍ؛

4- يقرر تعليق الإجراء 2-100 من خطة العمل الفورية بشأن المؤهلات المنشودة لتولي منصب المدير العام إلى حين إجراء المزيد من المشاورات بين الأعضاء للتوصل إلى توافق بهذا الشأن؛

5- يطلب رفع تقرير بجميع الإجراءات المنصوص عليها في الوثيقة C 2015/26/Rev.1 إلى الدورة الأربعين للمؤتمر عام 2017.

(اعتمد في ... يونيو/حزيران 2015)